

خيارات مهنية

يهدف هذا التخصص في مجال العلوم القانونية إلى توفير مستقبل مهني في مجال التخصص، ويمكن الطالب الذي يلج هذا التخصص من الكفايات والأدوات العلمية والمفاهيمية في قانون الأعمال والرقمنة اللازمين لضمان ولوج الوظائف القانونية والمهنية والنجاح الوظيفي واستمرار تفوقهم في حياتهم المهنية. كما يسمح باستثمار المعارف العملية المكتسبة وتطوير الأفكار على المستوى المهني خاصة التي لها علاقة بالقانون.

الكلية متعددة التخصصات تازة
+0.424.0.1+ +0.8+εЖИε+ | +0.Ж.
FACULTÉ POLYDISCIPLINAIRE DE TAZA



جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
+0.0ΛΠε+ 0εΛε Cε:KCC.Λ ΘΙ ΗΘΛΗΗ.Φ | Ж.Θ
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES



شعبة القانون الخاص

مسلك

قانون الأعمال والرقمنة

**Droit des affaires et
digitalisation**

Business and digitization law



☎ الهاتف: +212 535211976

☎ الفاكس: +212 535211978

📍 طريق وجدة، صندوق البريد: 1223، تازة

خيارات استكمال البحث العلمي

يتأسس الهدف من إحداث هذا المسلك إعداد مشروع طلبة باحثين لاستكمال مساهمهم البحثي على مستوى مسلك الماستر في جميع فروع القانون الخاص، الذي يؤهلهم لولوج سلك الدكتوراه في ذات التخصص، كما أن هذا المسلك يمكن خريجه من تطوير المهارات في الاستدلال والقدرة على النقاش وتقديم الأفكار القانونية، وتطويرها، وكذا التحليل والقراءة القانونية بالإضافة إلى القدرة على تقديم الاستشارة، كما يؤهلهم لكتابة بحوث وأوراق علمية في مجال التخصص والدفاع عنها، تمهيدا لإعداد البحوث والرسائل والأطاريح مستقبلا، وولوج شوق الشغل على مستوى القطاعين العام والخاص.

التعريف بالمسلك

يعتبر القانون الخاص خيار علمي مهم على مستوى الدراسات الجامعية، وفي إطار ذلك تم إحداث مسلك جديد في إطار شعبة القانون الخاص تحت عنوان: "قانون الأعمال والرقمنة"، يسعى للانفتاح على توجه عالمي يجمع بين الرقمنة والقانون، لمواكبة التطورات الحديثة، ويضمن تكوين وتأهيل خريجي المسلك من استكمال البحث العلمي في الفروع الأساسية في القانون الخاص ذات الصلة بقانون الأعمال على مستوى مسلكي الماستر والدكتوراه، ويضمن خريجين مؤهلين لولوج الوظائف والمهن القانونية والقضائية، وولوج مختلف القطاعات الحكومية (الإدارية، والأمنية، والقضائية)، والقطاع الخاص من مقاولات وشركات تجارية، وبالتالي فإن هذا المسلك يعتبر نافذة لخيارات متعددة:

✓ مهنية ✓ علمية



رئيس شعبة القانون الخاص

- د. محمد الأمين

المنسق البيداغوجي للمسك

- دة. خديجة خبوز

الأستاذة الباحثون أعضاء الفريق البيداغوجي

- د. إبراهيم قادم

- دة. خديجة خبوز

- د. منير أوكليفا

- د. هشام زمزم

- د. محمادين المسعودي

- دة. مريم خراج

الأستاذة الباحثون المتدخلين من نفس الشعبة

- د. الطاهر كركري

- د. محمد الأمين

- د. جمال الخمار

- دة. ابتسام علي

- د. محمد المنصور

- د. مراد دهام

جدول توزيع وحدات التكوين

الفصل الأول		الفصل الثاني	
1. و	مدخل لدراسة القانون	1. و	النظريات العامة للالتزامات
2. و	مدخل لدراسة الشريعة	2. و	القانون التجاري الأساسي
3. و	مدخل لدراسة علم الاجتماع القانوني	3. و	القانون الجنائي العام
4. و	النظرية العامة للقانون الدستوري	4. و	مدخل لدراسة للعلاقات الدولية
5. و	مدخل إلى علم السياسة	5. و	مدخل للقانون الإداري والتنظيم الادارية
6. و	المهارات الحياتية والذاتية	6. و	المهارات الرقمية والمعلوماتية
7. و	اللغات الأجنبية	7. و	اللغات الأجنبية
الفصل الثالث		الفصل الرابع	
1. و	قانون الأسرة	1. و	قانون الشركات
2. و	القانون الاجتماعي	2. و	النظيم القضائي
3. و	القانون الجنائي الخاص	3. و	القانون العقاري
4. و	المالية العامة	4. و	المنازعات الادارية
5. و	النشاط الاداري	5. و	حقوق الانسان والحريات العامة
6. و	المهارات الفنية والثقافية	6. و	المهارات الحياتية والذاتية
7. و	اللغات الأجنبية	7. و	اللغات الأجنبية
الفصل الخامس		الفصل السادس	
1. و	الأسواق المالية	1. و	قانون المسطرة المدنية
2. و	وسائل الأداء والائتمان	2. و	قانون المسطرة الجنائية
3. و	قانون التأمين	3. و	قانون المنافسة والاستهلاك
4. و	القانون الجنائي للأعمال	4. و	قانون الرقمنة والذكاء الاصطناعي
5. و	مسااطر صعوبات المناقولة	5. و	التحكيم والوساطة الاتفاقية
6. و	المهارات الرقمية والمعلوماتية	6. و	المهارات الحياتية والذاتية
7. و	اللغات الأجنبية	7. و	اللغات الأجنبية



أهداف التكوين:

- تمكين الطلبة من اكتساب الأسس النظرية والمنهجية الضرورية في العلوم القانونية، والتي تمكنهم من استيعاب النصوص القانونية وفهم الظواهر الاجتماعية فضلا عن اكتساب الطلبة لأدوات التحليل القانوني.
- ضمان تكوين علمي في مجال القانون الخاص يضمن الولوج إلى المهنة القانونية والقضائية.
- التعرف على أهمية الرقمنة الحاضرة في مختلف القطاعات والأنشطة وفي أداء الإدارات العمومية وعلى مستوالتسيع المقاولاتي.
- إعداد مشروع طالب باحث مؤهل لاستكمال مسالك البحث العلمي الجامعي في جميع فروع القانون الخاص.

المهارات المستهدفة تحصيليا:

- مهارات القراءة القانونية التحليلية والنقدية.
- مهارات ضبط المفاهيم وتجميع المعلومة القانونية والتعمق فيها.
- مهارات ضبط المناهج العلمية للبحث في العلوم القانونية
- مهارات تدبير المنازعات القانونية.
- مهارات حل النوازل والتعليق على القرارات والأحكام القضائية.

منافذ التكوين:

- تمكن الإجازة في مسلك قانون الأعمال والرقمنة من
- استكمال البحث العلمي على مستوى سلكي الماستر ثم الدكتوراه في التخصصات ذات الصلة والفرعية للقانون الخاص.
- الترشح لاجتياز مباريات ولوج الوظيفة العمومية، سلك القضاء، قطاع العدل ومساعدو العدالة، قطاع الأمن، إدارة الجمارك، إدارة السجون، القطاع البنكي وغيرها.
- ولوج المهنة الحرة، كالمحاماة، الموثقين، العدول، القطاع الخاص، كالمقاولات والشركات التجارية، المكاتب الاستشارية، التحكيم والوساطة القانونية...

الديبلومات المطلوبة للتسجيل بالمسلك:

- ابتداء من الدخول الجامعي: 2023-2024
- مفتوح لجميع المسالك.